

## 133992 - حكم زيارة المعابد والمقابر الفرعونية وحكم الصلاة فيها

### السؤال

هل يجوز زيارة المعابد ، والمقابر الفرعونية ، وما شابه ذلك ؟ وهل لو خفت أن ينقضني وقت الصلاة : أؤديها في هذه الأماكن ؟ .

### الإجابة المفصلة

أولاً :

زيارة المقابر قسمان : شرعية ، وبدعية ، فالشرعية : هي التي يراد منها نفع الميت بالدعاء ، والاستغفار له ، وهذه خاصة للمسلم .

ويدخل في الزيارة الشرعية : الزيارة بقصد تذكر الموت ، والآخرة ، وهذه تكون عامة لقبر المسلم ، والكافر .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمة الله :

فالزيارة الشرعية : أن يكون مقصود الزائر: الدعاء للميت ، كما يقصد بالصلاحة على جنازته الدعاء له ؛ فالقيام على قبره : من جنس الصلاة عليه ، قال الله تعالى في المنافقين : (وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِّنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا وَلَا تَقْمِ عَلَى قَبْرِهِ) التوبة/84 ، فنهى نبيه عن الصلاة عليهم ، والقيام على قبورهم ؛ لأنهم كفروا بالله ، ورسوله ، وماتوا وهم كافرون ، فلما نهى عن هذا ، وهذا ؛ لأجل هذه العلة - وهي الكفر - دل ذلك على انتفاء هذا النهي عند انتفاء هذه العلة ، ودل تخصيصهم بالنهي على أن غيرهم يصلى عليه ، ويقام على قبره ، إذ لو كان هذا غير مشروع في حق أحد : لم يحصلوا بالنهي ، ولم يعلل ذلك بکفرهم ، ولهذا كانت الصلاة على الموتى من المؤمنين ، والقيام على قبورهم : من السنة المتفوترة ، فكان النبي صلى الله عليه وسلم يصلى على موتى المسلمين ، وشرع ذلك لأمتة ، وكان إذا دُفِنَ الرجل من أمتة : يقوم على قبره ، ويقول : (سُلُوا لَهُ التَّبَيِّنَ فَإِنَّهُ الَّذِي يُسَأَلُ) رواه أبو داود وغيره ، وكان يزور قبور أهل البقيع ، والشهداء بـ "أحد" ، ويعلم أصحابه إذا زاروا القبور أن يقول أحدهم : (السَّلَامُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الدِّيَارِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُسْلِمِينَ إِنَّمَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لَاحِقُونَ) ، والأحاديث في ذلك صحيحة ، معروفة .

وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه أنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَرَجَ إِلَى الْمَقْبَرَةِ فَقَالَ: (السَّلَامُ عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٍ مُّؤْمِنِينَ وَإِنَّ شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لَاحِقُونَ)، والأحاديث في ذلك صحيحة ، معروفة .

فهذه الزيارة لقبور المؤمنين : مقصودها الدعاء لهم .

وهذه غير الزيارة المشتركة التي تجوز في قبور الكفار ، كما ثبت في صحيح مسلم ، وأبي داود ، والنمسائي ، وابن ماجه ، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: رَأَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَبْرَ أَمِّهِ فَبَكَى وَأَبَكَى مَنْ حَوْلَهُ فَقَالَ: (إِنْ تَأْذَنْنِي رَبِّي فِي أَنْ أَسْتَغْفِرَ لَهَا فَلَمْ يُؤْذِنْ).

لي ، وَأَسْتَأْذِنُهُ فِي أَنْ أَزُورَ قَبْرَهَا فَأَذِنْ لِي ، فَزُورُوا الْقُبُورَ ، فَإِنَّهَا تُذَكِّرُكُمُ الْآخِرَةَ) ، فَهَذِهِ الْزِيَارَةُ الَّتِي تَنْفَعُ فِي تَذْكِيرِ الْمَوْتِ : تُشَرِّعُ  
وَلَوْ كَانَ الْمَقْبُورُ كَافِرًا ، بِخَلَافِ الْزِيَارَةِ الَّتِي يَقْصُدُ بِهَا الدُّعَاءُ لِلْمَيْتِ ، فَتَنَكُ لَا تُشَرِّعُ إِلَّا فِي حَقِّ الْمُؤْمِنِينَ .

وَأَمَّا الْزِيَارَةُ الْبَدْعِيَّةُ : فَهِيَ الَّتِي يُقْصُدُ بِهَا أَنْ يُطَلَّبُ مِنَ الْمَيْتِ الْحَوَائِجُ ، أَوْ يُطَلَّبُ مِنْهُ الدُّعَاءُ ، وَالشَّفَاعَةُ ، أَوْ يُقْصُدُ الدُّعَاءُ عِنْ قَبْرِهِ ؛  
لَظْنُ الْقَاصِدِ أَنْ ذَلِكَ أَجُوبَ لِلْدُعَاءِ ، فَالْزِيَارَةُ عَلَى هَذِهِ الْوِجُوهِ كُلُّهَا مُبَنِّدَعَةٌ لَمْ يُشَرِّعْهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَلَا فَعَلَهَا الصَّحَابَةُ" انتهى .

"مُجَمُوعُ الْفَتاوَى" (165، 1/166) .

وَيَجْبُ أَنْ يَعْلَمُ أَنْ زِيَارَةَ الْقُبُورِ الْمُشْرُوَعَةِ يَشْتَرِطُ لَهَا أَنْ لَا يَصْبِحَهَا السَّفَرُ إِلَى هَذِهِ الْقُبُورِ .

فَإِنَّ السَّفَرَ مِنْ أَجْلِ زِيَارَةِ الْقُبُورِ مُحَرَّمٌ ، سَوَاءَ قُبُورَ الْمُسْلِمِينَ أَمْ قُبُورَ الْمُشْرِكِينَ .

قَالَ عَلَمَاءُ الْجُنَاحَةِ الدَّائِمَةِ لِلإِفْتَاءِ :

"لَا يَجُوزُ شُدُّ الرَّحَالَ لِزِيَارَةِ قُبُورِ الْأَنْبِيَاءِ ، وَالصَّالِحِينِ ، وَغَيْرِهِمْ ، بَلْ هُوَ بَدْعَةٌ ، وَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ : قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (لَا تَسْتَدِعُ الرَّحَالَ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدٍ : الْمَسَجِدُ الْحَرَامُ وَمَسْجِدُهُ هَذَا ، وَالْمَسَجِدُ الْأَقْصِي) - رِوَايَةُ الْبَخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ - .

وَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (مَنْ عَمَلَ عَمَلاً لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ) - رِوَايَةُ الْبَخَارِيِّ تَعْلِيْقًا ، وَمُسْلِمٍ - .

وَأَمَّا زِيَارَتِهِمْ دُونَ شُدِّ رَحَالٍ : فَسَيْنَةٌ ؛ لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (زُورُوا الْقُبُورَ فَإِنَّهَا تُذَكِّرُكُمُ الْآخِرَةَ) رِوَايَةُ مُسْلِمٍ فِي صَحِيحِهِ" انتهى .

الشِّيْخُ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ بازَ ، الشِّيْخُ عَبْدُ الرَّزَاقِ عَفِيفِي ، الشِّيْخُ عَبْدُ اللَّهِ بْنِ غَدِيَانَ ، الشِّيْخُ عَبْدُ اللَّهِ بْنِ قَعْدَوْدَ .

"فَتاوِيُ الْجُنَاحَةِ الدَّائِمَةِ" (31/431) .

ثَانِيًّا :

الْمَقَابِرُ لَيْسَ مَحَلًا لِلصَّلَاةِ ، سَوَاءً أَكَانَتْ مَقَابِرَ الْمُسْلِمِينَ - إِلَّا مَا اسْتَنَاهُ الشَّرْعُ وَهُوَ صَلَاةُ الْجَنَازَةِ - أَوْ مَقَابِرَ الْمُشْرِكِينَ مِنْ بَابِ أُولِيِّ .

وَمِنْ أَدِي صَلَاةِ فَرْضٍ ، أَوْ نَافِلَةِ فِي مَقْبَرَةٍ : فَصَلَاةُهُ باطِلَةٌ .

قَالَ عَلَمَاءُ الْجُنَاحَةِ الدَّائِمَةِ لِلإِفْتَاءِ :

"لَا تَصْحُ الصَّلَاةُ فِي الْمَقَابِرِ ، فَمَنْ أَدِيَ صَلَاةً فِيهَا : فَهِيَ باطِلَةٌ ، يَجْبُ عَلَيْهِ إِعادَتِهَا ؛ وَذَلِكَ لِلأَحَادِيثِ الْمُتَوَاتِرَةِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي النَّهِيِّ عَنِ اتِّخَادِ الْقُبُورِ مَسَاجِدًا ، إِلَّا صَلَاةُ الْجَنَازَةِ ، فَلَا بَأْسَ بِهَا فِي الْمَقْبَرَةِ" انتهى .

الشِّيْخُ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ بازَ ، الشِّيْخُ عَبْدُ اللَّهِ بْنِ غَدِيَانَ ، الشِّيْخُ صَالِحُ الْفَوَازَانَ ، الشِّيْخُ عَبْدُ الْعَزِيزِ أَلِ الشِّيْخِ ، الشِّيْخُ بَكْرُ أَبْوَ زَيْدٍ .

"فتاوی اللجنة الدائمة" المجموعة الثانية (5 / 252 ، 253) .

وينظر في ذلك جواب السؤال رقم : (13490) .

ثالثاً :

أما معابد المشركين : فلا يجوز قصدها للزيارة .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله :

"وأما زيارة معابد الكفار مثل : الموضع المسمى بالقمامدة ! أو بيت لحم ، أو صهيون ، أو غير ذلك ، مثل كنائس النصارى : فمنهي عنها ، فمن زار مكاناً من هذه الأمكنة معتقداً أن زيارته مستحبة ، والعبادة فيه أفضل من العبادة في بيته : فهو ضالٌ ، خارج عن شريعة الإسلام ، يُستتاب ، فان تاب : وإلا قتل ، وأما إذا دخلها الإنسان لحاجة ، وعرضت له الصلاة فيها : فللعلماء فيها ثلاثة أقوال ... " انتهى .

"مجموع الفتاوى" (27/14) .

وقد صح عن عمر رضي الله عنه قوله : (لا تدخلوا على المشركين في كنائسهم ، ومعابدهم ؛ فإن السخطة تنزل عليهم) . رواه عبد الرزاق (1/411) وابن أبي شيبة (6/208) .

وأما حكم الصلاة فيها : فجائز ، بشرطين :

أ. عدم قصد الصلاة فيها ، وإنما دخلها لحاجة فعرضت لها الصلاة ، كما مر في كلام شيخ الإسلام رحمه الله آنفاً .

ب. وبشرط عدم وجود الصور ، والتماثيل .

وقد بُوَب الإمام البخاري رحمه الله في صحيحه : "باب الصلاة في البيعة" ، وقال :

وقال عمر رضي الله عنه : (إِنَّا لَا نَدْخُلُ كَنَائِسَكُمْ مِنْ أَجْلِ الْثَّمَاثِيلِ الَّتِي فِيهَا الصُّورَ) ، وَكَانَ أَبْنَ عَبَّاسٍ يُصَلِّي فِي الْبِيَعَةِ إِلَّا بِيَعْةً فِيهَا ثَمَاثِيلٌ . انتهى .

وسئل شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله : هل الصلاة في البيع والكنائس جائزه مع وجود الصور أم لا ؟ وهل يقال : إنها بيوت الله أم لا ؟

فأجاب :

"ليست بيوت الله ، وإنما بيوت الله : المساجد ، بل هي بيوت يُكفر فيها بالله ، وإن كان قد يُذكر فيها ، فالبيوت بمنزلة أهلها ، وأهلها كفار ، فهي بيوت عبادة الكفار .

وأما الصلاة فيها : فيها ثلاثة أقوال للعلماء في مذهب أحمد ، وغيره : المنع مطلقاً ; وهو قول مالك ، والإذن مطلقاً ، وهو قول بعض أصحاب أحمد ، والثالث : وهو الصحيح المأثور عن عمر بن الخطاب وغيره ، وهو منصوص عن أحمد ، وغيره ، أنه إن كان فيها صوراً لم يصل فيها ; لأن الملائكة لا تدخل بيته في صورة - متفق عليه - ، ولأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يدخل الكعبة حتى مُحي ما فيها من الصور - رواه أبو داود بإسناد صحيح - ، وكذلك قال عمر : إننا لا ندخل كنائسهم والصور فيها" انتهى .

"مجموع الفتاوى" (2/156) .

رابعاً:

ما هو معلوم أن هذه الأماكن الأثرية قد تكون أماكن عذاب ، ولعنة ، وقد حذر النبي صلى الله عليه وسلم من قصد أماكن المعدّين للزيارة ، أو النزهة .

فعن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم لما مر بالحجر قال : (لا تدخلوا مسَاكِنَ الْدِينِ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ إِلَّا أَن تَكُونُوا بَاكِينَ أَن يُصِيبُكُمْ مَا أَصَابَهُمْ ثُمَّ تَقْعَدُ بِرِدَائِهِ وَهُوَ عَلَى الرَّحْلِ) رواه البخاري (423) ومسلم (2980) .

قال النووي رحمه الله :

"فيه : الحث على المراقبة عند المرور بديار الطالبين ، ومواقع العذاب ..... ، فينبغي للマー في مثل هذه المواقع المراقبة ، والخوف ، والبكاء ، والاعتبار بهم ، وبمصارعهم ، وأن يستعذ بالله من ذلك" انتهى .

"شرح مسلم" (18/111) .

وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله :

وهذا يتناول مساقن "تمود" ، وغيرهم ، من هو كصفتهم ، وإن كان السبب ورد فيهم .

"فتح الباري" (6/380) .

وقد أفتى العلماء المعاصرون بحرمة زيارة أماكن المعدّين ، والذين ظلموا :

1. سئل الشيخ ابن عثيمين رحمه الله : عن حكم قصد مدائن " صالح " بالزيارة .

فأجاب :

"أما المرور عليها : فقد مر بها النبي صلى الله عليه وسلم ، لكنه أسرع عليه الصلاة والسلام ، وقع رأسه ، وقال عليه الصلاة والسلام : (لا تدخلوا على هؤلاء المعدّين إلا أن تكونوا باكين خشية أن يصيّبكم ما أصابهم ، فإن لم تكونوا باكين فلا تدخلوا عليها) فلا يجوز للإنسان أن يذهب إلى هذه المدائن للتفرج ، والنزهة ، بل للاعتبار الذي يصحبه البكاء ، وإلا فالسلامة في تركها ، وقول الرسول عليه

الصلوة والسلام : (أن يصييكم ما أصابهم) ليس مراده العذاب العام ؛ لأن هذه الأمة - والحمد لله - لا تعذب بصفة عامة ، لكن أن يصييكم ما أصابهم من قسوة القلب ، والإعراض ، والتولي عن الدين .

وحكمة ذلك : أن الناس الذين يذهبون إلى هذه البلاد على غير الوجه الذي أراد الرسول عليه الصلاة والسلام : سوف يقع في نفوسهم تعظيم هؤلاء ؛ لما يرون من إحكام البناء ، وشدة وقوته ، وإذا وقع تعظيم الكافر في قلب المؤمن : فإنه على خطر عظيم "انتهى .

"لقاء الباب المفتوح" (82/السؤال رقم 2) .

2. وفي جواب السؤال رقم (87846) ذكرنا فتوى علماء اللجنة الدائمة في تحريم زيارة منازل "مدين" ، و "تمود" لقصد الفرجة ، والاطلاع .

وننبه إلى أن هناك أسباباً أخرى تمنع الذهاب إلى تلك الأماكن ، حيث صارت مرتفعاً خصباً للسياح ، وما يصاحب ذلك من تعرُّف ، وتبرج ، وفجور ، وشرب للخمور ، وغير ذلك .

خامساً :

أما حكم الصلاة في أماكن اللعنة ، والخسف ، وأقوام المعدبين : فالظاهر هو المنع منها :

فقد بُوَّب البخاري رحمه الله - (1/166) - على حديث ابن عمر المتقدم : "باب الصلاة في مواضع الخسف والعذاب ، وينذكر أنَّ علِيَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَرَهَ الصَّلَاةَ بِخَسْفِ بَابِلٍ" ، وهذا من دقيق استنباطه .

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله :

والحديث مُطابِقٌ لَهُ مِنْ جِهَةِ أَنَّ كُلَّا مِنْهُمَا فِيهِ تَرْكُ الْتَّرْوِيلِ كَمَا وَقَعَ عِنْدَ الْمُصَنَّفِ فِي "المَقَازِي" فِي آخر الْحَدِيثِ "ثُمَّ قَعَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأْسَهُ وَأَسْرَعَ السَّيْرَ حَتَّى أَجَازَ الْوَادِي" ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَنْزِلْ ، وَلَمْ يُصَلِّ هُنَاكَ ، كَمَا صَنَعَ "عَلِيٌّ" فِي خَسْفِ "بَابِلٍ" .

"فتح الباري" (1/530) .

وقد صحّ موقوفاً عن علي رضي الله عنه النهي عن الصلاة في أرض "بابل" من أرض العراق .

قال ابن رجب رحمه الله :

وروى يعقوب بن شيبة ، عن أبي النعيم : ثنا المغيرة بن أبي الحر الكندي : حدثني حجر بن عبّاس ، قال : خرجنا مع "علي" إلى "الخوارج" [الخوارج] ، فلما وقع في أرض "بابل" قلنا : "أمسيَّت يا أمير المؤمنين ، الصلاة ، الصلاة" ، قال : "لم أكن أصلِي في أرض قد خسف الله بها" .

وخرجه وكيع ، عن مغيرة بن أبي الحر ، به بنحوه .

وهذا إسناد جيد ... .

ثم قال :

والموقف أصح .

"فتح الباري" لابن رجب (3/212).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله :

ولا يصلّى في مواضع الخسف ، نص عليه [الإمام أحمد] في رواية عبد الله ... فإذا كان المكث في موقع العذاب ، والدخول إليها لغير حاجة منهي عنه : فالصلاحة بها أولى ، ولا يقال فقد استثنى ما إذا كان الرجل باكيًا ؛ لأن هذا الاستثناء من نفس الدخول فقط ؛ فاما المكث بها ، والمقام ، والصلاحة : فلم يأذن فيه ، بدليل حديث "علي" ، ولأن مواضع السخط ، والعذاب ، قد اكتسبت السخط بما نزل ساكنيها ، وصارت الأرض ملعونة ، كما صارت مساجد الأنبياء - مثل مسجد إبراهيم ، ومحمد ، وسليمان صلى الله عليهم - مكرمة لأجل من عبد الله فيها ، وأسسها على التقوى .

فعلى هذا : كل بقعة نزل عليها عذاب : لا يصلّى فيها ، مثل أرض الحجر ، وأرض بابل المذكورة ، ومثل مسجد الضرار ؛ لقوله تعالى : (لَا تَقْعُمْ فِيهِ أَبَدًّ) التوبة/108.

"شرح العمدة" (3/420).

بل ذهب شيخ الإسلام رحمه الله إلى أبعد من تحريم الصلاة ، وهو القول ببطلانها ، ووجوب إعادتها .

قال رحمه الله :

فإن صلى : فهل تصح صلاته ؟ فعلى ما ذكره طائفة من أصحابنا : تصح ؛ لأنهم جعلوا هذا من القسم الذي تكره الصلاة فيه ، ولا تحرم ؛ لأن أحمد كره ذلك ، ولأنهم لم يستثنوه من الأماكنة التي لا يجوز الصلاة فيها ، ولأصحابنا في الكراهة المطلقة من أبي عبد الله وجهان : أحدهما : أنه محمول على التحرير ، وهذا أشبه بكلامه ، وأقيس بمذهبه ؛ لأنه قد قال في الصلاة في مواضع نهي النبي صلى الله عليه وسلم عنها : "يعيد الصلاة" ، وكذلك عند القاضي ، والشريف أبي جعفر ، وغيرهما ، طرد الباب في ذلك ، بأن كل بقعة نهي عن الصلاة فيها مطلقاً : لم تصح الصلاة فيها ، كالأرض النجسة ، وهذا ظاهر ، فإن الواجب : إلهاق هذا بمواضع النهي ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عنه ، كما نهى عن الصلاة في المقبرة ، ونهى الله نبيه أن يقوم في مسجد الضرار ، ونهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الدخول إلى مساكن المعذبين عموماً ، فإذا كان الله نهى عن الصلاة في الأماكن الملعونة خصوصاً ، ونهى عن الدخول إليها خصوصاً ، وعمل بذلك خلفاؤه الراشدون ، وأصحابه ، مع أن الأصل في النهي : التحرير ، والفساد : لم يبق للعدول عن ذلك بغير موجب وجه" . انتهى .

."شرح العمدة" (3/421)

والله أعلم